

قانون رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٣

بربط موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمبلغ ٤١١٧٤٨٠٠٠٠٠٢ جنيه (فقط وقده أربعة مليارات وأربعمائة وأحد عشر مليونا وسبعمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمبلغ ١٩٨٥٢٠٠٠٠٠٤ جنيه (فقط وقده مائة وثمانية وتسعون مليونا وخمسماية وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٢١٢٠٠٠٠٠٠٢ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٧٧٣٢٠٠٠٠٠٠١ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٢ جنيه (فقط وقده مائتا مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمبلغ ١٤٨٠٠٠٠٠٠١ جنيه (فقط وقده مليون وأربعمائة وثمانون ألف جنيه) كله فائض محتجز بخص الحساب الاستشاري .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمبلغ ٤١١٧٤٨٠٠٠٠٠٢ جنيه (فقط وقده أربعة مليارات ومائتان وأحد عشر مليونا وسبعمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) ، موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٥١٠٣٥٠٠٠٠٠٠٢ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٩٦٠٧١٣٠٠٠٠٠٠٣ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ بـ ٤٢١٧٤٨٠٠ جنيه (فقط وقده أربعة مليارات ومائتان وأحد عشر مليونا وسبعمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه)، موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بـ ٣٩٦٧١٣٠٠ جنيه.
- قروض وتسهيلات ائتمانية بـ ٢٥١٣٥٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي.

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها.

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي.

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية.

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٣ يبصم هذا القانون بعاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ١٩ يونيو سنة ٢٠٠٣ م).

موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣

بيان	بيان	بيان	بيان
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:			الاستخدامات الجارية:
١٢.....	١٤.....	٢١٢.....	الأجر
٢٨.....	٦.....	١٣٥٦.....	النفقات الجارية والتحويلات الجارية
١٥٨.....	٢٠.....	١٥٦٨.....	جملة الاستخدامات الجارية
			فائض العمليات الجارية :
		١٢.....	فائض محتجز
١٥٨.....	٢٠.....	١٥٨.....	جملة الموازنة الجارية
			الاستخدامات الرأسمالية :
			استخدامات استثمارية
٤٠٢٣٨٦...	٣٩٦٧١٣...	٤٥٠٥١١...	٢٥١٣٥...
٢٥٠٥١١...	٢٥١٣٥...	٤٠٢٣٨٦...	٣٩٦٧١٣...
٤٢٧٣٥٩٧...	٤٢١١٧٤٨...	٤٢٧٣٥٩٧...	٤٢١١٧٤٨...
٤٤٣١٥٩٧...	٤٤١١٧٤٨...	٤٤٣١٥٩٧...	٤٤١١٧٤٨...
			إجمالي الموازنة
			٤٤١١٧٤٨.....

يبلغ منه مبلغ ٧٢٠ ألف جنيه يمثل موازنة الحساب الاستشاري طبقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٨١ والقواعد الصادرة بشأن إيراد واستخداماً وفقاً لبيان الموازنة المرفق .